مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

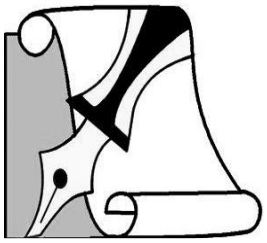

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

النصف الثاني من شهر أيار، كانت بدايته مع حدث استثنائي تمثّل باستشهاد المعاون الجهادي للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، الشهيد القائد مصطفى بدر الدين، فكانت شهادته الحدث حجب الضوء عن الهموم والأحداث اللبنانية الداخلية، على صعيد الانتخابات البلدية والفراغ القاتل في مؤسسات الدولة، على الرغم من أن أحداثاً هامة شهدها مسرح الأحداث على أكثر من صعيد، والتي يمكن أن تشكّل محطات هامة في مستقبل البلاد.

أ . مصطفى بدر الدين شهيداً:

منتصف ليل الخميس . الجمعة، في ٢٠١٦/٥/١٣ استشهد المعاون الجهادي للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، القائد مصطفى بدر الدين . ذو الفقار . في مقرّ خدمته العسكرية والقيادية في محيط مطار دمشق الدولي. بدأ الخبر يتسلّل إلى وسائل الإعلام بعد ساعات قليلة على استشهاده، فانتظر الجميع موقف حزب الله، الذي أعلن الأمر في بيان رسمي صباحاً، محدّداً موعد الدفن في اليوم نفسه الساعة الخامسة من بعد الظهر، من دون أن يحدّد ظروف الاستشهاد، والجهة التي تقف خلفه، على عكس عادة الحزب الذي كان يسارع إلى اتهام العدو الإسرائيلي، قبل نهاية التحقيقات، الأمر الذي أدّى إلى إرباكٍ في إعلام المؤيّدين للحزب، وتحاليل وتكهنات في الإعلام المعادي له، وصلت إلى حدود التشكيك بصحّة الخبر. وأتت كلمة نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم في مراسم التشييع لتزيد الأمر تعقيداً. فالشيخ قاسم لم يشفِ غليل المنتظرين، مُعلناً أن التحقيقات لم تكتمل، وأن الحزب سيحدّد الجهة المسؤولة عن الاغتيال خلال الساعات المقبلة، الأمر الذي ساعد في شيوع تكهّنات وتحاليل سياسية وإعلامية متباينة تحاكي المشارب السياسية لمطلِقيها. وفي صباح اليوم التالي ٢٠١٦/٥/١٤، أصدر الحزب بياناً، يمكن وصفه بالمقتضب، اتهم فيه الجماعات التكفيرية في سوريا بالاغتيال، معلناً أن شهادة القائد بدر الدين ناجمة عن قذيفة مدفعية.

الأمر ازداد غموضاً، لكن المؤيّدين لحزب الله سلّموا بما جاء في بيان الحزب على أنه حقيقة، لأنهم اعتادوا على صدق الحزب على مرّ الزمن منذ نشأته. أما المعارضون والخصوم والأعداء، فشكّكوا تارة، وشمتوا أخرى، وأعطوا تحاليل تتناسب مع مشروعهم المعادي لحزب الله وتدخّله في سوريا تارة ثالثة؛ ولن نتوقف عند مواقف بعض التافهين الذين لا يحترمون ما يصدر عنهم، كأحمد فتفت وأركان من قوى ١٤ آذار، لأن مواقف هؤلاء ناجمة عن حقدٍ دفينٍ على الشهيد ومقاومته وحزبه، وهي لا تستند إلاّ إلى مخيّلاتهم المريضة:

ـ قبل بيان حزب الله الذي حدّد الجهة المسؤولة عن الاغتيال . وكون العملية غامضة في شكلها وأهدافها والمسؤولين عنها . سارع البيت الأبيض إلى الإعلان أن المنطقة التي قُتِل فيها الشهيد بدر الدين «لم تتواجد فيها أيّ طائرات تابعة للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة».

ـ ردود الفعل الإسرائيلية رحّبت باغتيال بدر الدين، إلاّ أنها نفت مسؤولية «إسرائيل». وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: إن مقتل بدر الدين يشكّل خبراً ساراً لـ«إسرائيل»، لكننا لسنا من نفّذ العملية. ويعتبر تصريح رئيس مجلس الأمن القومي الصهيوني السابق «يعقوب عميدور» الأكثر تمثيلاً للموقف الرسمي الإسرائيلي. ففي حديث له لإذاعة الجيش الإسرائيلي قال: «أن يختفي أمثاله... أفضل لنا»، لكن «إسرائيل» ليست دائماً مسؤولة عن ذلك.

. المحكمة الدولية المعنيّة بالتحقيق في اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري . وكون بدر الدين هو رأس الشبكة المتّهمة باغتياله . أعلنت أنها أخذت علماً بالتقارير التي نُشرت في وسائل الإعلام، والتي أُعلن فيها عن وفاة مصطفى بدر الدين، وأنها لا تستطيع أن تقدّم أيّ تعليق حول هذا الإعلان في وسائل الإعلام، قبل صدور «قرار قضائي»!

وفي وقت لاحق، وبعد أربعة أيام على شهادته، أرسلت المحكمة الدولية كتاباً إلى النيابة العامة التمييزية في بيروت طلبت بموجبه إفادتها «عن صحّة المعلومات المتعلقة بوفاة مصطفى بدر الدين وتدعيمها بالوثائق الرسمية المطلوبة»، وتضمّنت الرسالة: إن الادّعاء «قد يقتنع بالأدلّة والوثائق. أما في حال الشك، فإنه سيطلب إجراء فحص الحمض النووي لبدر الدين»!

. كان لافتاً جداً أن كافة الفصائل المعارضة في سوريا، بما فيها جبهة النصرة وجيش الإسلام، اللذين يُعتبران الأقوى في غوطة دمشق، قد نفت نفياً قاطعاً مسؤوليتها عن استشهاد بدر الدين. وحاولت هذه الفصائل أن تتحدث بلغة تلتقي فيها مع البروباغاندا التي مارستها وسائل الإعلام السعودية وتلك المعادية لمحور المقاومة، والتي سعت للترويج لسيناريو مفاده أن استشهاد بدر الدين هو عملية تصفية حسابات داخلية ليست بعيدة عن نيّة حزب الله التخلّص من كلّ الخيوط المتهمة باغتيال الحريري! وقد وصل الأمر بهؤلاء إلى حدّ الوقاحة واستغباء المراقبين، عندما أصدر رامي عبد الرحمن، رئيس ما يسمّى بالمرصد الدولي لحقوق الإنسان في سوريا، بياناً تحدث فيه «أن المنطقة التي قتل فيها بدر الدين لم تشهد أيّ اشتباكات أو قصف مدفعي في تلك الليلة، وأن المرصد لم يرصد أيّ قذيفة مدفعية أطلِقت»؛ وكأن رامي عبد الرحمن ومرصده باتوا يملكون تقنيّات لا تملكها أي دولة في العالم، وتتمثّل في رصد قذائف مدفعية في أجواء سوريا، ومن لندن حيث يقيم عبد الرحمن ومرصده.

ليس أمراً عادياً أن يستشهد قائد بحجم مصطفى بدر الدين بهذه الطريقة. لكنه في الوقت نفسه ليس أمراً مستحيلاً، ولا حتى مستبعداً، وهو الرجل المعروف بجرأته وإقدامه وتجوّله الدائم في الليل والنهار، وأحياناً وحيداً دون أيّ مرافقة، إلى درجة أن المطّلعين على بعض الخفايا عن حياته، قالوا إن سماحة السيد حسن نصرالله اتصل به قبل أشهر قليلة طالباً منه تخفيف تحركاته والانتباه لأمنه الشخصي.

يبقى أن نشير إلى أنه من المتوقع أن لا تقتنع المحكمة الدولية بما ستقدّمه المحاكم اللبنانية المعنيّة من وثائق تؤكد وفاة بدر الدين، وستحتجّ بالحملة المغرضة لوسائل الإعلام المعادية لحزب الله وبعض التشكيك الصادر على لسان مسؤولين من ١٤ آذار، الأمر الذي سيدفع إلى طلب الحمض النووي، وهو ما لا يمكن حدوثه لعدّة أسباب، على رأسها الجوانب الشرعية من جهة، وكرامة الشهيد من جهة ثانية، وعدم اعتراف حزب الله بالمحكمة الدولية من جهة ثالثة. علماً أن حزب الله قد قام بإجراء تحقيق حول العملية التي استهدفت الشهيد، موثّقة بالصور له ولمكان استشهاده بعد الاستشهاد. ويمكن لهذا الملف في حال تسليمه للقضاء اللبناني أن يكون مخرجاً للجميع.

إلاّ أنه من المفيد التأكيد أن استشهاد القائد مصطفى بدر الدين لن يوقف خطط المحكمة الدولية الرامية لإلباس حزب الله جريمة اغتيال رفيق الحريري. لا بل من المتوقع أن تستمرّ المحكمة في عملها واتهامها، وأن توسّع دائرة اتهاماتها للحزب، تماشياً مع الحملة الأميركية . الإسرائيلية والرجعية العربية، المستعرة بشكل لم يسبق له مثيل، خاصة بُعيد إصدار الولايات المتحدة الأميركية لقانون العقوبات على حزب الله في ١٦ كانون الأول ٢٠١٥، ووضع الحزب على لوائح عربية مصطنعة للإرهاب في ١٩ شباط ٢٠١٦.

هذه المحكمة الدولية، جدّد السيد حسن نصرالله موقف الحزب منها في ذكرى أسبوع الشهيد القائد بدر الدين، بقوله: «سمعنا كلاماً ومطالب من المحكمة الدولية. نحن كلّ ما لدينا حول هذه المحكمة قلناه منذ سنوات، وملفها غير موجود أصلاً عندنا، وليس له أيّ مكان في تفكيرنا، وهي محكمة باطلة وفاسدة ومسيّسة، وتُستعمل اليوم كسلاح لاستهداف المقاومة من خلال الاغتيال المعنوي والتشويه لصورة قادتها. لذلك كلّ ما تطلبه أو يُطلب منها، لا يعنينا ولا تستحق منّا أيّ تعليق».

ب . كلمة سماحة السيد حسن نصرالله في أسبوع الشهيد بدر الدين:

انتظر مُحبّو السيد حسن نصرالله وخصومه إطلالته المؤجّلة . لم يطلّ السيد إلاّ بعد أسبوع من شهادة القائد بدر الدين . وذلك في أسبوع الشهيد الذي أقيم يوم الجمعة في ٢٠١٦/٠٥/٢٠. وقد أتت كلمته على قدر آمال المحبّين، وعلى مستوى الردّ المناسب على الخصوم والمغرضين والأعداء، الذين مكروا لحزب الله من زاوية شهادة القائد بدر الدين مشكّكين في شهادته تارة، ومتّهمين حزب الله بالكذب وعدم قول الحقيقة تارة أخرى، ومنطلقين في تحاليلهم وتجنّياتهم من عقول مريضة وحقد أعمى، على حدّ قول السيد نصرالله.

كان السيد واضحاً، شفّافاً، صادقاً، تماماً كما كان دائماً. إلاّ أن أبرز ما يميّز صدقه وشفافيته هذه المرّة، هو ردّ الشبهات والافتراءات بلغة حاسمة دفاعاً عن أطهر دم وأشرف شهداء؛ فإناؤنا ينضح صدقاً كما نحن، وإناء المفترين ينضح كذباً وعاراً كما هم.

ـ حادثة الاغتيال: بعد أن تحدث السيد عن أهم أدوار الشهيد القائد بدر الدين وإنجازاته في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ومساهمته في منع سقوط سوريا في يد التكفيريين، تناول السيد ظروف الاستشهاد، معتبراً أنَّ عدوّنا الإسرائيلي الحاقد أنصفنا. لكن المستعربين خدموا الإسرائيليين أكثر من الإسرائيليين أنفسهم، مارسوا التحريض الرخيص، وقالوا إن حزب الله لم يتّهم «إسرائيل» لأنه خاف أن يُلزمه اتهامها بالردّ عليها، وهو منشغلٌ بحروب أخرى... وتابع: لقد أجرينا تحقيقاً في موقع الانفجار، ولم يظهر لنا أيّ دليل يأخذنا إلى اتهام «إسرائيل»، مع أننا لا نبرّئها؛ لكننا لا يمكن أن نقول ما هو مجافٍ للحقيقة. هكذا نحن حتى في الحرب النفسية، لا نكذب ولا نتّهم بالسياسة كما يفعل الآخرون، كاشفاً أن معطيات التحقيقات التي قمنا بها «وجّهتنا نحو الجماعات التكفيرية».

وصحيحٌ أن الجماعات التكفيرية هي المسؤولة عن عملية الاغتيال وفقاً للمعطيات الميدانية إلاّ أن السيد الذي يُجيد الحرب النفسية لرفع معنويات الصديق ووضع حدود للعدو، عدّل قواعد الاشتباك مع الإسرائيلي . الذي قد يجد الفرصة مؤاتية لممارسة عمليات الاغتيال لكوادر المقاومة في هذا الظرف الحسّاس . مخاطباً إيّاه بالقول: «إذا امتدت يدكم على أيّ مجاهد من مجاهدينا، فسيكون ردّنا قاسياً ومباشراً وخارج مزارع شبعا وأياً تكن التبعات».

ـ حزب الله أقوى وأصلب عوداً:

لأن حملة إعلامية مركّزة وموجّهة، سعت إلى تصوير حزب الله بالمنهك والمتعب والمتخبّط، نتيجة الخسائر التي يتكبّدها في سوريا، خاصة في صفوف قيادته وكوادر العسكريين، ولأن بعضاً من مفردات هذه الحملة بدأت تأخذ طريقها داخل بعض الأوساط في بيئة المقاومة نتيجة سطوة الإعلام المعادي؛ نتيجة لكلّ ذلك، أكد السيد نصرالله أن لا صحّة لكلّ ما يُقال، وأن هؤلاء يتحدثون عن أمانيهم وليس عن واقع موجود «فحزب الله أصبح تنظيماً كاملاً ومؤسسة حقيقية بكل الأبعاد، وفي مُقدّمها البعد الجهادي. وهذه المؤسسة لم تعد تتوقف على شخص أو أشخاص مهما كانوا كباراً، مؤكداً أن الحزب بات «مؤسسة في حال تطوّر ونموّ كماً وكيفاً، تنتقل من جيل إلى جيل؛ ليس لديها قائد واحد، بل جيل من القادة، ومن أعمار متفاوتة. لذا سرعان ما يُملأ فراغ استشهاد أيّ قائد». وختم السيد هذه الفقرة بالقول: «إن الشهيد ذو الفقار لن يكون الشهيد القائد الأول ولن يكون الأخير، ومقاومتنا أشدّ صلابة وأقوى عوداً... أقول ذلك ليخسأ العدو ويطمئن الصديق».

ـ قادة ١٤ آذار أسوأ من قادة العصابات:

منذ اللحظة الأولى لخبر استشهاد القائد مصطفى بدر الدين، دأب قياديون في قوى ١٤ آذار، ووسائل إعلامهم، حملة تشويه وشماتة وقلب للحقائق، وسخرية يندى لها الجبين، لذا خصص سماحة السيدكلاماً مقتضباً من خطاب يليق بتوصيف هؤلاء، فاعتبر «أن التعاطي اللاإنساني الذي مارسه فريق من اللبنانيين مع خبر اغتيال القائد مصطفى، وتصرّفات بعض الشخصيات السياسية ووسائل الإعلام، يُعبّر عن مستوى الانحطاط الأخلاقي لدى الذين لا يتصرّفون إلاّ على أساس الأحقاد والضغائن»، واصفاً هؤلاء بأنهم لا يقيمون للمشاعر الإنسانية لدى الآخرين أيّ أهمية، معتبراً أن هؤلاء هم أسوأ العصابات، وخاطبهم قائلاً: «محكمتكم الدولية التافهة لم تحكم بعد على أحد، في حين أنكم تحاكمونه وتحكمون عليه، وتستهدفون مشاعر أهله ومُحبّيه وتدّعون أنكم حقوقيون. لكن الإناء ينضح بما فيه، فالذي فيه خسّة ينضح خسّة، والذي فيه عار ينضح عاراً» داعياً جمهور المقاومة إلى تجاهل ما سمعوه من إهانات هذا الفريق.

. الثأر في النصر على الإرهاب:

جدّد سماحة السيد عرض الواقع في الميدان السوري، مؤكداً «أن حزب الله ذهب إلى سوريا كي يدافع عن لبنان، مع أننا كنّا نعرف التبعات، ومستمرّون رغم الحملات والتشويه دفاعاً عن قضايا الأمّة، ومعتبراً أن «استشهاد أيّ قائد من قادتنا لن يخرجنا من المعركة، بل سيدفعنا إلى حضور أكبر في سوريا إيماناً منا بصدقيّة هذه المعركة، ويقيننا بأن الآتي هو النصر». وأضاف أن «المعركة في سوريا هي دفاع عن فلسطين ولبنان وقضايا الأمّة المحقّة»، معلناً «أن ثأرنا الكبير يكون في مواصلة حضورنا في سوريا، وفي إلحاق الهزيمة بهذه الجماعات التكفيرية الإرهابية».

خطاب السيد نصرالله سياسياً واستراتيجياً، وضع النقاط على الحروف، وحقّق الأهداف التالية:

١ . ردّ الهجمة المغرضة على المقاومة وجمهورها والشهيد بدر الدين، معيداً الثقة بالمقاومة لدى جمهورها وحلفائها.

٢ . أنصف الشهيد القائد، مبيّناً أبعاد ومرامي الحملة الحاقدة التي تعرّض لها، ومقارناً بين شهادته وشهادة جدّه علي بن أبي طالب عليه السلام.

٣ . رفع المعنويات، وحدّد الأولويات، ورسم خارطة طريق المرحلة المقبلة، بالردّ على «إسرائيل» خارج مزارع شبعا في حال استهدافها لأيّ مجاهد من مجاهدي حزب الله، مع تعزيز حضور الحزب في سوريا حتى إلحاق الهزيمة بالإرهاب.

٤ . حزب الله مؤسّسة ولاّدة للقادة، واستشهاد قادتها يزيدها تألّقاً، ويعطي العزيمة على تحقيق النصر.

٥ . هدّأ جمهور المقاومة، بعد الحملات اللاإنسانية واللاأخلاقية التي استهدفت الشهيد القائد من المستعربين وأتباعهم في لبنان، معتبراً أن كلامهم يدلّ على طبيعتهم، وسخافتهم لا تستحقّ إلاّ التجاهل.

٦ . واجه التهجم والافتراء بالصدق، والمحكمة الدولية وطلباتها باللامبالاة بوجودها، والاتهام السياسي لدى الآخرين في قضية رفيق الحريري بالوقائع. فحزب الله لا يتهم بالسياسة.

ج . الانتخابات البلدية:

استمرّت الانتخابات البلدية في تصدّر الاهتمام الحزبي والرسمي والشعبي خلال الأسابيع القليلة الماضية، خاصة وأن العملية الانتخابية جرت بسلاسة كبيرة، بغضّ النظر عن نتائجها، التي أتت في غالبية المدن والبلدات وفق المتوقع، وإن كانت هناك استثناءات من المفيد التوقف عندها لدلالاتها السياسية والشعبية وانعكاساتها في الاستحقاقات القادمة، وفي مقدّمتها الانتخابات النيابية عند إجرائها. وقبل الدخول في قراءة النتائج، من المفيد التوقف عند بعض الوقائع العامة التي فُرِضت بمجرّد إجراء الانتخابات البلدية:

. أعطت الأمل للبنانيين بوجود الدولة وقدرتها على إجراء الانتخابات بعد تعطيل الانتخابات النيابية والتمديد لمجلس النوّاب مرّتين متتاليتين.

. فرضت على المسؤولين السياسيين، خاصة الذين مدّدوا لمجلس النوّاب، بعضاً من الخجل، وجعلت الرئيس نبيه برّي يتبرّأ من أيّ تمديد جديد لمجلس النوّاب.. في اجتماع طاولة الحوار الوطني في عين التينة في ٢٠١٦/٥/١٨، علماً أن الإنصاف يقتضي القول إن برّي مارس «احتيالاً سياسياً» جديداً على الرأي العام اللبناني، لأن المطلوب ليس عدم التجديد للتمديد، بل اعتبار التمديد فاقداً للشرعية التي استند إليها وهو الظروف الأمنية غير المناسبة، وبالتالي الدعوة لإجراء انتخابات نيابية مبكرة.

. خلقت هذه الانتخابات أجواء من التفاعل السياسي المفقود منذ أكثر من سنتين.

. بيّنت الانتخابات الأحجام السياسية الحقيقية للقوى السياسية.

. أثبتت إمكانية احتكام اللبنانيين لصناديق الاقتراع، بدلاً من الشتائم والحملات والتشهير والفتن.

*** نتائج الدورة الثانية للانتخابات في جبل لبنان:**

ـ استطاع تحالف أمل . حزب الله أن يكتسح كلّ البلديات في البلدات الشيعية في جبل لبنان، فحافظ هذا التحالف مع التيار الوطني الحرّ على بلديات الضاحية الثلاث (الغبيري، حارة حريك، وبرج البراجنة)، وبفارق كبير جداً عن اللوائح المنافسة، بعد أن كانت بلدية المريجة قد فازت بالتزكية باتفاق بين القوى الثلاث. جاءت النتائج لترسّخ التحالف السياسي بين حزب الله والتيار الحر، والتحالف السياسي والشعبي بين حزب الله وحركة أمل، ولتؤكد أن الضاحية الجنوبية لا زالت قلعة حصينة لحزب الله الذي شكّل العامود الفقري للوائح في بلدياتها.

أما المعركة ذات الدلالة السياسية الهامة، فكانت في بلدة الوردانية الشيعية التي تقع جغرافياً في قلب إقليم الخرّوب، فقد استطاعت اللائحة المدعومة من حزب الله وحركة أمل اكتساح كامل أعضاء المجلس البلدي باستثناء مقعد واحد تركته اللائحة شاغراً.

وفي البلدات الشيعية في بلاد جبيل وكسروان، فازت كلّ اللوائح المدعومة من تحالف حزب الله . أمل، باستثناء بلدة المعيصرة التي فازت بلديتها بالتزكية بمباركة من حزب الله وحركة أمل.

. في الوسط الدرزي، ثمّة مؤشرات غاية في الأهمية يمكن تلخيصها بالآتي:

- لم يعد وليد جنبلاط وحزبه الرقم الصعب درزياً، وحتى في عقر دار جنبلاط أي في قضاء الشوف.
- لم يستطع جنبلاط تأمين فوز أيّ لائحة في قضاء الشوف بالتزكية إلاّ في بلدته المختارة.
- كان للحزب القومي السوري الاجتماعي والحزب الديمقراطي اللبناني حصّة وازنة في كلّ البلديات الدرزية التي فازت دون أيّ خرق، لأن الحزب الاشتراكي عمد إلى التحالف مع هذين الحزبين في العديد من البلدات في الجبل.
- اكتسح طلال ارسلان أهم مدينة درزية في قضاء بعبدا، وهي مدينة الشويفات، على حساب الحزب التقدمي الاشتراكي الذي لم يُفلح في الخرق. كما حصل ارسلان على الغالبية العظمى من المخاتير فيها.
- فازت لائحة الحزب الديمقراطي (طلال أرسلان) التي تضمّ بعض الوجوه الاشتراكية في بلدة بيصور (بلدة الوزير الاشتراكي غازي العريضي).
- اضطرّ الحزب الاشتراكي للتحالف مع طلال أرسلان ووئام وهاب والحزب القومي السوري لضمان الفوز في بعض البلدات، مثل كفرحيم، والعديد من البلدات في قضاءي الشوف وعاليه.
- خسر جنبلاط نفوذه المعهود في قرى إقليم الخروب السنيّة، لصالح الجماعة الإسلامية تارة، والعائلات تارة أخرى، التي استطاعت أن تخترق لوائح ائتلاف «المستقبل» والاشتراكي معاً. وما ينطبق على القرى السنيّة ينطبق على القرى المسيحية التي حسمت نتائجها لصالح القوات والتيار الوطني الحرّ بالغالب. وينسحب الأمر على القرى التي للشيعة ثقل فيها، مثل الوردانية والجيّة وجون، التي تبيّن أن تأثير جنبلاط فيها بات شبه منعدم.
- استطاع حزب التوحيد، الذي يترأسه الوزير السابق وئام وهاب، أن يثبت حضوراً جدّياً في العديد من البلدات الشوفية في مواجهة لوائح مدعومة من جنبلاط حيناً وجنبلاط وأرسلان والقومي حيناً آخر، إن من حيث نسبة الأصوات التي حصلت عليها اللوائح المدعومة منه، وإن من حيث الخرق أو الفوز في أماكن لا بأس بها.
- اعترف أكثر من مسؤول اشتراكي أن الحزب فقد السيطرة على كثير من كوادره في العديد من البلدات، فترشّحوا ضدّ اللوائح المدعومة من الحزب.

هذه المعطيات وضعت أحاديّة الزعامة الجنبلاطية في الوسط الدرزي والشوفي تحديداً على المحك، ودفعت بكثير من المحلّلين والمراقبين إلى اعتبار أن تمرّداً ما بدأ يشهده الدروز على جنبلاط وأدائه بحقّهم. وذهب البعض إلى القول إن تحالفاً بين حزب الله وعون والقوات وإرسلان ووئام وهاب في الانتخابات النيابية قد يؤدّي إلى إسقاط جنبلاط ولائحته، حتى لو تحالف جنبلاط مع "المستقبل"، لأن الجماعة الإسلامية باتت تتقاسم إقليم الخروب مع التيار الأزرق. الحقيقة أن زعامة جنبلاط على محك صعب رغم أنه لا زال الزعيم الأول درزياً، لكنه بالتأكيد لم يعد الوحيد.

كما أن نتائج الانتخابات البلدية في إقليم الخروب وضعت الجماعة الإسلامية على قدم المساواة مع «المستقبل»، لا بل تتفوّق عليه شعبياً في بعض البلدات، مثل شحيم وبرجا.

. أما مسيحياً، فصراع «الديوك» كان حامياً، والكلّ استخدم مكره تارة، وكلّ أوراقه تارة ثانية، لإثبات أو تثبيت حجمه المسيحي سياسياً. وكلّ المتصارعين وحتى المتحالفين في البلديات المسيحية، كانوا يتصارعون أو يتحالفون بلدياً لكن عيونهم على تثمير الإنجازات في الانتخابات الرئاسية والنيابية المقبلة، وبالتالي الحصول على الزعامة بمعناها السياسي لا البلدي:

• استطاع ميشال المرّ الحفاظ على الزعامة التقليدية له في المتن الشمالي من خلال حصوله على أربعين بلدية نجحت بالتزكية في المتن وعلى بلديات أخرى مكنته من إعادة ابنته ميرنا رئيسة لاتحاد بلديات المتن الشمالي.

• حاول التيار الوطني الحر جدّياً أن يُعمّم التحالف بينه وبين القوات اللبنانية على كلّ البلديات المسيحية، خاصة المارونية أو ذات الثقل الماروني، على قاعدة مراعاة التمثيل السابق. إلاّ أن القوات اللبنانية بشخص رئيسها سمير جعجع، أرادات إثبات زعامتها المسيحية، والمارونية خصوصاً، فلجأت إلى تحدّي التيار الوطني الحرّ في عقر داره، وفي أهم مدينتين مارونيتين هما جونيه والحدت، رغم أنها تحالفت مع التيار الوطني الحر في الغالبية العظمى من البلدات؛ إلاّ أن التيار الوطني الحرّ استطاع أن يكتسح القوات في الحدت بحصوله على ٧٠% من الأصوات، وفي جونية التي فاز بكلّ أعضائها رغم تحالف القوات مع الكتائب وسليمان فرنجية والعائلات التقليدية في المدينة (فريد هيكل الخازن، ونعمة افرام، ومنصور غانم البون)، فأثبت عون بذلك زعامة حقيقية في الشارع الماروني، وأعاد القوات اللبنانية إلى حجمها الطبيعي.

فشل سمير جعجع إذاً في مكره الذي انقلب عليه، وكاد أن يهدّد تحالف القوات مع التيار الوطني الحرّ. هذا التحالف الذي تضرّر كثيراً نتيجة حسابات جعجع الخاطئة.

لكن في الوقت نفسه، يُسجّل أن القوات اللبنانية استطاعت إلغاء زعامة آل شمعون في ثالث أهم المدن المارونية في جبل لبنان، أي في دير القمر الشوفية التي تمثّل مسقط رأس دوري شمعون الذي فشل أمام القوات اللبنانية في الحفاظ على بلدية بلدته.

أما في البلدات التي لم يحصل فيها توافق قواتي . عوني في انتخابات جبل لبنان، فقد استطاع التيار الوطني الحر حسم غالبية البلدات، وبنسبة ٦٥%، لصالح اللوائح المدعومة منه في قضاء كسروان. إلاّ أن الكتائب من جهة والقوات من جهة ثانية استطاعا أن يحصلا على الغالبية العظمى من بلدات بعبدا، نتيجة ضعف ماكينة التيار الانتخابية من جهة، وعدم التزام كوادره باللوائح من جهة ثانية، وترشّح بعضهم على اللوائح المنافسة من جهة ثالثة، الأمر الذي أدّى إلى أزمة تنظيمية واستقالات وشكاوى داخل التيار في بعبدا بعد الانتخابات.

الانتخابات البلدية في المدن والبلدات المسيحية في جبل لبنان وضعت التحالف بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية على المحك، نتيجة الطموحات القواتية بإثبات الذات والحضور، وإعادة النعرات القديمة بين الفريقين. وليس أدلّ على ذلك ما قاله نائب التيار الوطني الحر «ألان عون» خلال تصويته في الحدت، إن انقلاب القوات على التيار في الحدت وجونية نقطة سوداء في مسيرة التقارب والتحالف بينهما. وقد دفع هذا التشنّج الكبير سمير جعجع إلى عقد مؤتمر صحافي فور إقفال صناديق الاقتراع في انتخابات جبل لبنان، ليعلن أن التحالف مستمر، وأن عدم التوافق بين التيار والقوات في الحدت وجونية وبعض البلدات كان له أسبابه العائلية والموضوعية، محاولاً تجميل الثغرات، وإخفاء الحقائق، وحفظ التحالف الذي كان منذ لحظاته الأولى تحالفاً ظاهره لصالح عون وباطنه وحقيقته لصالح القوات.

لكن مشيئة الاستمرار في التوافق أو التحالف كانت أقوى من حساسيات الانتخابات. فعلى الرغم من النفوس «المليانة» بين التيار والقوات، وبين منسّقي التوافق ملحم رياشي وإبراهيم كنعان بالتحديد، على خلفية معركة الخنشارة، التقى كنعان ورياشي مجدّداً كممثّلين للتيار الوطني الحر والقوات اللبنانية ولميشال عون وسمير جعجع في ٢٠١٦/٥/١٩، وقاما بغسل القلوب وطيّ صفحة الانتخابات البلدية وما نتج عنها!

***قراءة في نتائج انتخابات الجنوب البلدية:**

لم تحمل انتخابات محافظتي الجنوب والنبطية البلدية أيّ جديد يمكن وصفه بالهام أو المثير. فصيدا جدّدت لآل الحريري، وتحالف أمل . حزب الله فاز في كلّ البلدات والمدن التي جرى التحالف فيها على امتداد الجنوب اللبناني، باستثناء بلدتين خسر فيهما التحالف*، وبعض الخروقات التي يمكن وصفها بالمحدودة في عدد لا بأس به من البلدات، خاصة من قِبل مرشّحي لوائح الحزب الشيوعي اللبناني، الذي يمكن القول إنه

* كفردونين والغندورية.

استعاد في هذه الانتخابات بعضاً من حيويته، وأثبت وجوداً يؤخذ بعين الاعتبار في الجنوب عموماً. أما في المناطق الدرزية، فقد كانت الغلبة للّوائح المدعومة من وليد جنبلاط وحزبه في الأعم الأغلب على حساب اللوائح الأخرى؛ وحافظت القرى والبلدات المسيحية على تنوّعها، رغم أن انتخابات مدينة جزّين شكّلت انتكاسة بلدية للعونيين المدعومين من القوات اللبنانية لصالح اللائحة المدعومة من إبراهيم عازار، رغم أن الأخير خسر المقعد النيابي في مقابل مرشّح التيار الوطني الحر أمل أبو زيد. وفيما يلي سنعرّج على بعض التفاصيل الهامة في نتائج هذه الانتخابات:

١ . فوز التحالف الشيعي الذي يمكن وصفه بالساحق، دفع بكلّ الخصوم إلى استهداف هذا التحالف، والنتائج التي حقّقها من زاوية نسب الاقتراع، التي وصفها هؤلاء بالمتدنيّة رغم دعوة كلٍ من السيد حسن نصرالله والرئيس نبيه برّي للاقتراع الكثيف عشيّة الانتخابات، الأمر الذي دفع بسماحة الأمين العام لحزب الله شخصياً إلى الردّ في الاحتفال الذي أقامه حزب الله في الخامس والعشرين من أيار في النبي شيث، معتبراً: أن حزب الله وحركة أمل شكّلا تحالفاً فريداً منذ أيام معدودة، استطاع أن يحقّق هذه النتائج التي تؤكد متانة هذا التحالف وجدّيته وجدواه. وسخر السيد من الذين يحاولون النيل من هذا التحالف المتين من خلال تناول بعض الجزئيات البسيطة والسخيفة، مُعتبراً أن نسب الاقتراع كانت جيّدة مقارنة ببعض المناطق الأخرى التي جرت فيها الانتخابات ولا يوجد فيها تحالفات بين حركة أمل وحزب الله، مشدّداً على أن أعلى نسب الاقتراع حتى الآن، كانت في بعلبك . الهرمل، ومن ثمّ في الجنوب، رغم أن الجميع يعرف أن:

. أعداداً هائلة من اللبنانيين المسجّلين في لوائح الشطب مغتربون يعملون خارج لبنان.

٢ . أن عدداً كبيراً من البلدات قد حُسمت فيها الانتخابات لصالح التزكية، حيث أن أكثر من ٤٣ بلدة جنوبية نجحت فيها اللوائح بالتزكية بالتوافق بين أمل وحزب الله، الأمر الذي يُخفّض نسبة الاقتراع على مستوى الجنوب ككل.

٣ . أن الغالبية العظمى من البلدات لم تشهد منافسة جديّة وحقيقية، وأن حوالى ١٠٠ بلدية من أصل حوالى ١٢٥ بلدية جرى فيها التحالف كانت المنافسة فيها ضعيفة، ومع مرشّحين منفردين وليس مع لوائح مقابلة. وحيث وجدت المنافسة وصلت نسبة الاقتراع إلى ما يفوق ٧٠ و ٨٠%.

٤ . إن الذين ذهبوا واقترعوا قاموا بذلك على نفقتهم وحسابهم الشخصي، حيث لم تعمد الماكينات الحزبية الداعمة للوائح إلى نقل المقترعين.

٢ . استطاع حزب الله أن يُلزم الجميع بمنافسة تحت سقف المقاومة، وقد نجح من خلال خطاب متوازن على لسان كلّ مسؤوليه وأمينه العام، أن يجعل اللوائح المنافسة مؤيّدة لخيار المقاومة، حاصراً المنافسة في انتخابات بلدية أو تنموية.

٣ . لم يكن لتيار المستقبل أية مشاركة في انتخابات الجنوب سوى في مدينة صيدا. وقد ترك التيار المنافسة في قرى شبعا والعرقوب وغيرها للعائلات، وذلك نتيجة عدم قدرة التيار على خوض انتخابات في هذه البلدات التي يغيب «المستقبل» كلّياً عن الاهتمام بها.

٤ . إن دراسة النسب المئوية لتوزيع الأصوات على اللوائح المتنافسة تُظهر تنامياً في شعبية حزب الله وحركة أمل والتحالف بينهما، مقارنة مع انتخابات ٢٠١٠، في حين خلا تراجع كبير في شعبية تيار المستقبل في مدينة صيدا، حيث ظهر جلياً أن «المستقبل» خسر ما يقارب (١٠) آلاف صوت في انتخابات ٢٠١٦ مقارنة بانتخابات ٢٠١٠، ذهب ٧٠٠٠ منها لصالح اللائحة المدعومة من النائب السابق أسامة سعد.

٥ . يجب التوقف عند نسبة الأصوات المرتفعة التي حصلت عليها اللائحة التي يترأسها علي الشيخ عمّار في صيدا، والتي سمّيت بلائحة الإسلاميين، حيث حصلت هذه اللائحة على ما يفوق ٢٥٠٠ صوت كمعدل وسطي، علماً أن الجماعة الإسلامية في المدينة كانت قد جيّرت أصواتها لصالح اللائحة المدعومة من «المستقبل»، الأمر الذي يجعل الإسلاميين الموسومين بالتطرّف في صيدا تياراً له حضوره في المدينة، وهو يضمّ منشقين عن الجماعة الإسلامية، وتيار أحمد الأسير، وبعض المؤيّدين للتيارات السلفية.

٥ . استطاع الحزب الشيوعي أن يحقّق نتائج في بعض البلدات الجنوبية، تجعل منه حزباً له وجوده في النسيج الاجتماعي والسياسي في الجنوب عموماً، خاصة وأنه استطاع الخرق في بعض البلدات في مواجهة لوائح قوية جداً مدعومة من تحالف حزب الله وحركة أمل:

- في بلدتي صفد البطيخ وتفّاحتا خرق الحزب لوائح التحالف بمقعد واحد.
- فاز في بلدة الهبّارية السنية بـ١٢ مقعداً من أصل ١٥.
- كان للحزب الشيوعي أعضاء في لوائح توافقية فازت في طير دبا وعيترون ودير ميماس وروم وبليدا وبلاط وعزّة والعباسية وبرج الملوك ودير سريان.
- حقّقت لوائح مدعومة من الحزب الشيوعي نسب من الأصوات ما بين ١٥ . ٣٠% في بلدات عدّة أبرزها: حولا، الزرارية، البازورية وصور، والخيام، وبنت جبيل... إلخ.

٦ . تبيّن أن مدينة جزين لم تتخلّ عن بعض رموزها لصالح الأحزاب المسيحية، وأن إبراهيم عازار المدعوم والمتحالف تاريخياً مع نبيه برّي، قوي إلى درجة أنه قادر على مواجهة التيار الوطني الحرّ والقوات اللبنانية معاً في مدينة جزين، حيث استطاع من خلال اللائحة التي يدعمها للانتخابات البلدية في المدينة أن يخرق بأربعة أعضاء. فقد أسقط عازار رئيس اللائحة المنافسة المدعوّ خليل حرفوش، الذي يُعتبر أحد رموز التيار الوطني الحرّ في المدينة؛ إلاّ أن تحالف التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية على مستوى قضاء جزين استطاع أن يحسم نتائج الانتخابات النيابية الفرعية لصالح أمل أبو زيد المحسوب على التيار الوطني، على

حساب إبراهيم عازار بفارق ٦٩٠٠ صوت، علماً أن عازار استطاع الحصول على ٤٧٦ صوتاً أكثر من أبو زيد في جزّين المدينة، الأمر الذي يجعل عازار مرشّحاً قوياً في الانتخابات النيابية القادمة في حال حصوله على دعم كبير من نبيه برّي وأطراف أخرى.

٧ . أثبت الحزب التقدمي الاشتراكي حضوره الفاعل في القرى الدرزية في قضاء حاصبيا، حيث فازت اللائحة المدعومة منه في حاصبيا المدينة، ونجح في تحقيق التوافق لصالحه مع الحزب الديمقراطي اللبناني في بلدتي شويا والخلوات. وتمكن "الاشتراكي" من دعم لوائح لمستقلّين فازت بكامل أعضائها في بلدة دير ميماس، فيما خسر الحزب الاشتراكي المعركة في بلدة قنية مقابل الحزب الديمقراطي اللبناني رغم خرق لائحة الاشتراكي بخمسة أعضاء من أصل ١٢ عضواً. أما في بلدة «الماري»، فقد استطاع الرئيس السابق للبلدية يوسف فيّاض الفوز على لائحة الحزب التقدمي الاشتراكي، في معركة قاسية خاضها فيّاض تحت عنوان تمرّدي على جنبلاط وعائلته وهو: «مواجهة الإقطاع ورموزه».

٨ . أما في قرى العرقوب السنية (شبعا، وكفرشوبا والهبارية)، فقد انكفأ تيار المستقبل أصلاً عن المنافسة، ليقينه بعدم القدرة على تحقيق الفوز، فانحسرت المعارك بين مستقلّين ويساريين وعلمانيين من جهة والجماعة الإسلامية من جهة ثانية، حيث أظهرت النتائج ميْل أبناء هذه القرى باتجاه التيارات اليسارية والخيارات العائلية المستقلّة، ففاز الحزب الشيوعي على الجماعة الإسلامية في بلدة الهبّارية، والعائلات على اللائحة المدعومة من الأحباش والمحسوبين على حزب الله في البلدة. كما أن لائحة العائلات التي يترأسها محمد صعب فازت بكامل أعضائها على لائحة الجماعة الإسلامية في بلدة شبعا، أكبر القرى السنية في الجنوب اللبناني.

تنويه: كنّا قد أشرنا في القراءة السياسية في النصف الثاني من شهر نيسان الماضي إلى أن انتخاب حنّا غريب أميناً عاماً للحزب الشيوعي سيعطي دفعاً معنوياً وعملياً لهذا الحزب. وما النتائج التي استطاع تحقيقها في العديد من قرى الجنوب اللبناني إلا ترجمة لهذا الأمر، ونعتقد أن الانتخابات البلدية في مرحلتها الرابعة والأخيرة في محافظتي الشمال وعكار ستعزّز هذا الاستنتاج.

د . قرار توطين دولي يقابل تطميناً شفهياً للبنان:

لا تزال أزمة النزوح السوري، وخطر توطين النازحين السوريين في لبنان، تُلقي بظلالها الثقيلة على الواقع السياسي والديموغرافي اللبناني. فبعد الزيارات الرسمية لمسؤولين ورؤساء أوروبيين والأمين العام للأمم المتحدة للبنان، وحديثهم عن دعم لبنان لإبقاء النازحين السوريين فيه، والحؤول دون هجرتهم باتجاه الغرب، تكشف ما هو أخطر من ذلك، وتبيّن أن مخاوف اللبنانيين ليست قلقاً دون مبرّر، ولا وهماً، إنما حقيقة ترقى إلى مستوى التبنّي الرسمي من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، في تقرير رسمي صادر عنه، يدعو فيه الدول المستقبلة للاّجئين السوريين إلى إتاحة الفرصة لهم ليصبحوا مواطنين بالتجنس! هذا ما أعلنه وزير الخارجية

اللبناني جبران باسيل في ٢٠١٦/٥/١٨، متحدثاً عن تقرير للأمين العام للأمم المتحدة تحت عنوان «التعامل مع التحرّكات الكبيرة للاجئين والمهاجرين»، ويتضمن توصيات حول اللاجئين والمهاجرين حول العالم ستُقدّم إلى مؤتمر مخصّص لهذا الموضوع سيُعقد في نيويورك في ١٩ أيلول ٢٠١٦.

إضافة إلى ذلك، كشف الوزير باسيل، خلال جلسة الحوار الوطني المنعقد في عين التينة في ٢٠١٦/٥/١٨، «ورقة صادرة عن رئيس حكومة أوروبية (قيل إنها فرنسا) يقول فيها إنه يجب أن يبقى النازحون حيث هم. ولكي لا يأتوا إلى أوروبا، يجب توفير المساعدات للدول التي يتواجدون فيها»!

وزير الخارجية جبران باسيل، الذي يُعتبر أكثر الشخصيات اللبنانية تصدّياً ورفضاً لإبقاء السوريين في لبنان، وأكثرهم تحذيراً من عواقب هذا الملف على لبنان وأمنه ومستقبله وتركيبته الديموغرافية، حذّر في هذه المرحلة من مخطّط تهجير المسيحيين من الشرق، ومن مشروع لتهجير الشعب السوري ولاحقاً شعوب أخرى، وإفراغ المنطقة من تنوّعها، وتركها ساحة للتطرّف والإرهاب، مطالباً الدولة والأطراف السياسية في لبنان بإجماع وطني وإجراءات عملية من شأنها أن تُعيد السوريين إلى أرضهم ووطنهم وتجنيب لبنان هذا الكأس المرّ.

وفي وقت لاحق، بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٠، استدعى وزير الخارجية المنسّق الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في لبنان سيغريد كاغ، لاستيطاحها حول ما ورد في تقرير بان كي مون، مُبلغاً إياها موقف الحكومة اللبنانية في رسالة خطّية للأمين العام للأمم المتحدة، وتتضمن رفض لبنان لما ورد في تقريره لناحية استيعاب النازحين في أماكن تواجدهم وإعطائهم الجنسية. كما أكد باسيل في رسالته على رفض فكرة التوطين وأيّ شكل من أشكال التجنيس أو أيّ شكل من أشكال البقاء الطويل للسوريين في لبنان.

واستتباعاً للرفض اللبناني، والموقف المشكّك لبنانياً بالنوايا الغربية والأممية، زار السفير الأميركي في بيروت ريتشارد جونز رئيس الحكومة تمّام سلام في ٢٠١٦/٥/٢٠ مطمئناً. واعتبر جونز في موقف معلن للصحافيين بعيد اللقاء أن «الحلّ الأفضل لقضية اللاجئين هو العودة إلى ديارهم بمجرّد أن تسمح الظروف، أما إذا أصبح هذا الأمر مستحيلاً فيجب أن يوطّنوا في بلدان أخرى»!

ويبدو واضحاً أن كلام جونز لا يعدو كونه كلاماً لتخفيف الهواجس اللبنانية، ولا يمكن للبنان بعد سنوات أن يركن له أو يحتجّ به. ويبقى الكلام الأمضى فعالية ما كتبه الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المشار إليه، بحبر أممي، وقد يصبح قراراً دولياً مُلزِماً، أو على الأقل واقعاً مفروضاً على لبنان ودول أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة كان قد أصدر توضيحاً حول الموضوع، من خلال ممثّله الخاص في لبنان، يعتبر فيه أن الورقة المعدّة لا تُلزم لبنان في شيء، وأن أزمة اللجوء، في حال استمرّت لفترات طويلة، لا بدّ لها من حلول... فيما قالت ممثّلة الأمين العام سيغريد كاغ كلاماً يؤكد المخاوف اللبنانية: «لا بد من التواصل من قِبل الحكومة اللبنانية ممثّلة بالرئيس تمّام سلام مع الجهات الدولية والجهات المانحة

لإيصال مخاوف لبنان في هذا الصدد، وإيصال هذه المخاوف إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي ستناقش تقرير الأمين العام . المشار إليه في سياق التقرير . وتبيان الارتدادات السلبية على لبنان في حال عدم عودة النازحين السوريين إلى بلادهم».

هـ . قانون الانتخابات النيابية، ورئاسة الجمهورية.. قصّة البيضة والدجاجة:

استوعب الرئيس نبيه برّي المحتجّين على التمديد للمجلس النيابي والمطالبين بانتخابات نيابية، أسوة بالانتخابات البلدية التي جرت بسلاسة كبيرة، من خلال اقتراحٍ عرضه على رؤساء الكتل النيابية في جلسة الحوار الوطني ما قبل الماضية، وضع فيه الانتخابات والمطالبين فيها بين حدّين:

الأول: رفض تمديد ثالث لمجلس النوّاب. وهذا معناه أن برّي جزم ببقاء المجلس النيابي الحالي حتى نهاية مدّة التمديد الثاني، ولا مجال لتقصير ولايته وإجراء انتخابات مبكرة، إلاّ إذا تمّ التوصّل لاتفاق على قانون انتخاب قبل نهاية مدة التمديد.

والثاني: قانون الانتخابات، حيث جعل برّي مصير المجلس النيابي الحالي بيد النوّاب الذين مدّدوا له، فطلب من اللجان النيابية المشتركة مناقشة ١٧ مشروع قانون مقدّم للنقاش. وطلب من النواب الاتفاق على قانون أو اثنين ليجري التصويت على أحدهما في مجلس النوّاب وإقرار واحدٍ منهما. وعندها سيتم فوراً الدعوة لإجراء الانتخابات.

وبالتأكيد، فإن الرئيس برّي انطلق في هذا الطرح من معرفة مسبقة بعدم إمكانية التوافق على قانون واحد أو قانونين في مدة زمنية قصيرة. لذلك فتح الباب على الانتخابات ليُخرج نفسه والنواب والأطراف السياسية من الإحراج الكبير بعد إجراء الانتخابات البلدية. إلاّ أنه في الوقت نفسه أغلق باب التمديد للمجلس مرّة ثانية؛ فالانتخابات النيابية ستجري قبل حزيران من العام ٢٠١٧ حتماً. فإذا اتفق النواب والأطراف السياسية على قانون جديد للانتخابات جرت على أساسه، وإلا فعلى أساس القانون القديم (قانون الستّين) الذي ترفضه كلّ القوى المسيحية، ويتبرّأ منه الجميع في العلن. إلا أن تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي يعملان في السرّ والخفاء لإبقاء هذا القانون، أو التوصل إلى قانون انتخابي شبيه له، لأسبابٍ يعلمها أيّ متابع للسياسة في لبنان.

وعلى الرغم من التفاؤل الذي يشيعه برّي حيال مناقشات اللجان النيابية المشتركة لقوانين الانتخابات، التي التأمت حتى الآن في ثلاث جلسات، إلاّ أن دون التوصل إلى قانون جديد للانتخابات عقبات شتّى:

١ . عدم اتفاق الأطراف السياسية على رؤية موحّدة لقانون محدّد، حتى الحلفاء فيما بينهم.

٢ . أن عدداً لا بأس به من النوّاب الحاليين لن يصوّتوا لمصلحة قانون قد يخرجهم من مجلس النوّاب.

٣ . مناداة كثير من الأطراف السياسية والمستقلّين معهم بانتخاب رئيس للجمهورية قبل إجراء الانتخابات النيابية.

والمثير في الأمر أن هذا النقاش الدائر، رغم إيجابيته في الشكل، إلاّ أنه يتضمن أمرين في غاية الخطورة، قد لا يلتفت إليهما المتابع العادي:

أوّلهما: أن الانتخابات النيابية مؤجّلة إلى نهاية مدّة التمديد الحالي لمجلس النوّاب، وأن عدم التوصل لقانون جديد معناه إجراء الانتخابات النيابية على أساس القانون القديم الذي سيعيد نفس النتيجة ويكرّر نفسه التوازنات الحالية في مجلس النوّاب، ممّا يؤدّي إلى استمرار المشهد القائم.

ثانيهما: أن هناك شبه تسليم باستمرار الفراغ الرئاسي في سدّة رئاسة الجمهورية إلى ما بعد الانتخابات النيابية القادمة.

الرئيس برّي، الذي يتعاطى بواقعية سياسية وهدوء مع الأزمات القائمة يدرك هذه الحقيقة جيّداً. وبما أنه رئيس للمجلس النيابي، العاجز لأربعين جلسة متتالية عن انتخاب رئيس للجمهورية، والذي يدرك أن هناك من سيحمّله مسؤوليات عدم إقرار قانون وانتخاب رئيس، خاصة وأنه يوجِد المخارج لجلسات تشريع الضرورة، رمى الكرة في ملعب الجميع رافعاً أيّ مسؤولية عن نفسه، قائلاً:

«أنا مستعدٌ لتوأمة الاستحقاقين: الاتفاق على قانون انتخاب، تليه انتخابات نيابية فور الاتفاق، يليها انتخاب رئيس للجمهورية. لكن هذا الترابط الحتمي بين الاستحقاقين يستلزم تعهد جدّي ومُلزِم للكتل النيابية الكبرى جميعاً، خاصة التي تقاطع جلسات انتخاب الرئيس، يقضي بموافقتها القاطعة الخطيّة بتعهّد عند كاتب عدل، على الالتزام بهذا الاتفاق»!

فما هو المتوقّع: التوصل لقانون جديد وانتخابات مبكرة أم استمرار المجلس الحالي حتى نهاية ولايته؟

يمكن استشراف الإجابة على هذه الإشكالية من خلال المعطيات المتوفرة حول المناقشات في اللجان النيابية المشتركة من جهة، ومن المعطيات الإقليمية والدولية المؤثّرة في المشهد السياسي اللبناني من جهة ثانية.

إذا بدأنا بالثانية، فإننا سنجد أن الاستحقاق الرئاسي تراجع في الآونة الأخيرة عن دائرة الاهتمام الدولي والإقليمي، حيث لا معطيات تؤشر إلى وجود خطّة أو اقتراح أو مشروع يتم العمل وفقه لإيجاد توافق داخلي، أو حلّ لمشكلة الفراغ في سدّة الرئاسة. ولا نجد أيضاً حماسة وإصراراً دولياً أو إقليمياً لدفع اللبنانيين لانتخابات نيابية مبكرة. وكلّ ما شهدناه زيارة لزعيم المستقبل سعد الحريري إلى باريس، واللقاء بالرئيس الفرنسي، والحديث من هناك عن مساعٍ فرنسيةٍ لتأمين توافق لبناني داخلي مدعوم دولياً وإقليمياً لانتخاب رئيس للجمهورية؛ إلاّ أن هذا الأمر لم يشهد أي ترجمة له على أرض الواقع. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يمهّد

المشهد الذي شهدناه مساء ٢٠١٦/٥/٢١، في دارة السفير السعودي في بيروت علي عواض العسيري، إلى تبدّل في موقف السعودية من الاستحقاق الرئاسي، حيث استضاف العسيري على مائدته عدداً كبيراً من القيادات اللبنانية فاق عددهم المئة، وكان من بينهم الجنرال ميشال عون الذي أجلسه العسيري إلى جانبه على الطاولة الرئيسية، ليؤكد في كلمة ألقاها رغبة السعودية في أن يكون للبنانيين رئيس للجمهورية قبل عيد الفطر المبارك!

لكن يبدو أنه من السذاجة تحميل هذا الموقف فوق ما يحتمل، حيث لا يمكن القول بإمكانية ظهور تعديل في موقف السعودية من انتخاب ميشال عون لرئاسة الجمهورية الذي سيفتح الباب أمام إنهاء أزمة الفراغ، فهذا أمرٌ معقّد وصعب، ولكنه ليس مستحيلاً، خاصة في ظلّ بروز إرهاصات تسويات في اليمن بالتفاوض وفي سوريا بالميدان من جهة واحتمال التوافق الأميركي . الروسي من جهة ثانية.

وهكذا نكون قد أجبنا على نصف الإشكالية المطروحة. أما النصف الثاني المتعلق بما ستؤول إليه المناقشات في اللجان النيابية المشتركة حول قانون الانتخابات، فإن الإجابة لا تبدو سهلة، لأن الرئيس برّي وضع سبعة عشر قنبلة بين أيدي النوّاب، وقال لهم: هيّا اتفقوا! وهو يعلم صعوبة الاتفاق؛ ولكن الموضوعية تقتضي نقاش ما يمكن أن تتوصل إليه هذه اللجان لنحدّد ما يمكن أن تذهب إليه الأمور في استحقاقي رئاسة الجمهورية والانتخابات النيابية.

. يرفض قادة فريق ١٤ آذار، ومعهم وليد جنبلاط، فكرة النسبية المطلقة، سواء على أساس لبنان دائرة واحدة أو على أساس المحافظة كدائرة انتخابية، الأمر الذي أسقط قانونين من القوانين المقترحة كلّياً.

. يرفض المسيحيون وفريق الثامن من آذار كلّ قانون يقوم على التمييز بين محافظة وأخرى وبين ناخب لبناني وآخر. بمعنىً آخر، هم يرفضون قانون الستّين وتلك القوانين التي صيغت لتأمين مصلحة فريق أو تفوّق فريق على آخر.

. يرفض فريق ٨ آذار وتيار المستقبل كلّ اقتراح قانون على أساس القضاء، لأسباب مختلفة، منها مصلحية . كما هو حال تيار المستقبل . ومنها وطنية، كما هو حال فريق ٨ آذار، لأن مثل هذا القانون يغذّي المذهبية والانعزال.

. ترفض كلّ الأطراف باستثناء المسيحيين الدائرة الفردية الصغرى لأنها تغذّي العصبيات على اختلافها.

وفي المحصّلة، لم يبقَ من بين القوانين المطروحة سوى قانون الرئيس نبيه برّي المقدّم من النائب علي بزّي، والذي ينصّ على المزاوجة المتساوية بين النسبية والأكثرية، والمسمّى بالقانون المختلط، وتوزّع فيه المقاعد النيابية بالتساوي بين النسبي والأكثري (٦٤ على أساس نسبي)، و(٦٤ على أساس أكثري).

وللحكم الموضوعي على الأمور، فإن احتمال التوافق على قانون الانتخاب المختلط لا يزال وارداً، لأن جميع الأطراف ترى فيه حلاً وسطاً بين النسبية المطلقة، والنظام الأكثري أو الاستنسابي. والأرجح هو التوافق على هذا القانون؛ لكن الأرجح أيضاً المماطلة في إقراره حتى أواخر عهد المجلس النيابي الحالي، فتُجرى الانتخابات على أساسه وبعدها يتم انتخاب رئيس جديد، ما لم يطرأ طارئ دولي وإقليمي يقلب المعادلة فيجعل انتخاب الرئيس أولاً، ثم الانتخابات النيابية. لكن تحذيرات الرئيس برّي لا تزال تحظى ببعض الحظّ أيضاً. فالرئيس برّي يحذّر من عدم إقرار قانون للانتخاب من الآن وحتى ما قبل شهرين من الانتخابات النيابية في حزيران من العام ٢٠١٧. وعندها، ستجري الانتخابات على أساس القانون القديم، لأن الثابت هو عدم التأجيل لمرّة ثالثة.

و . مقتل حسين الحجيري على يد والد الجندي الشهيد محمّد حمية:

استفاق البقاع (ولبنان) يوم الإثنين، الواقع في ٢٠١٦/٥/٢٣، على ثأر عائلي بطعم سياسي، تمثّل بقيام معروف حمية، والد الشهيد في الجيش اللبناني محمد حميّة، الذي أُعدِم على أيدي جبهة النصرة الإرهابية في جرود عرسال قبل أكثر من سنة، باختطاف حسين الحجيري ابن شقيق الشيخ مصطفى الحجيري، المتّهم الأول باختطاف العسكريين قبل تسليمهم لجبهة النصرة و«داعش»، وقام حميّة بإعدام الشاب الحجيري، البالغ من العمر ١٨ عاماً، على قبر ولده الشهيد محمّد.

وقد أحدثت عملية الإعدام ردود فعل شاجبة وتخوّف من ردود فعل، فانتشر الجيش اللبناني والقوى الأمنية لضمان الأمن والبحث عن معروف حمية الذي ما زال متوارياً.

إن مثل هذه الردود الانفعالية لا يمكن أن تشكّل حلاً. بل تؤدي إلى زيادة الأمور تعقيداً وتصلّباً، وقد تدفع لردود فعل أخرى مماثلة لها، على الرغم من أن تلكّؤ الدولة في ملاحقة مصطفى الحجيري وشقيقه، المتورّطين في خطف العسكريين والاعتداء على الجيش اللبناني والتحريض عليه، هو الذي يفتح الباب أمام مثل هذه الأفعال الثأرية.